

## قائمة المصادر والمراجع

### القسم الأول: مراجع باللغة العربية

#### أولاً: القرآن الكريم

القرآن. البقرة: 178 و179.

القرآن. البقرة: 194.

القرآن. النساء: 92 و93.

القرآن. المائدة: 45.

القرآن. الأنعام: 164.

القرآن. هود: 114.

القرآن. الإسراء: 16.

القرآن. النور: 24: 2.

القرآن. النور: 24: 4.

القرآن. فاطر: 35: 18.

القرآن. النجم: 53: 39.

#### ثانياً: كتب الحديث

الألباني. د.ت. صحيح الجامع. (الإنترنت). الراوي: عبادة بن الصامت. رقم الحديث 3215.

الألباني. د.ت. صحيح النسائي. (الإنترنت). الراوي: عبد الله بن عمر. رقم الحديث 4137.

أبو عبد الرحمن أحمد النسائي. د.ت. المجتبى من السنن الصغرى للنسائي. كتاب القسامة. باب ذكر

حديث عمرو بن حزم في العقول واختلاف الناقلين له، حديث رقم 4853.

### ثالثاً: المراجع القانونية المتخصصة

- ابن تيمية. 1990. السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية. الجزائر: مكتبة الزهراء.
- الكيلاني، أسامة. 2013. العقوبات البديلة السالبة للحرية القصيرة المدة. د.م. د.ن.
- الزيني، أيمن رمضان. 2003. العقوبة السالبة للحرية القصيرة المدة وبدائلها دراسة مقارنة. القاهرة مصر: دار النهضة العربية.
- أحمد عصام الدين مليمي. 2000. تقييم المعاملة في المؤسسات العقابية التطور الحديث للسياسات العقابية دراسة مقارنة. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية، القاهرة.
- العتلي، حليم محمد. 2000. بدائل العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة. القاهرة: دار النهضة العربية.
- حسين رجب علي. 2011. تنفيذ العقوبات السالبة للحرية دراسة مقارنة. ط1. عمان الأردن. دار المناهج للنشر والتوزيع.
- حسيني عبد الحميد. بدائل العقوبات السالبة للحرية في الشريعة الإسلامية. عمان الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع. ط 1.
- سليمان عبد المنعم سليمان. 2001. نظرية الجزاء الجنائي، فلسفة الجناات، أصول المعاملة العقابية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- رامي متولي القاضي. 2012. عقوبة العمل للمنفعة العامة في التشريع الجنائي. القاهرة: دار النهضة العربية. ط 1.
- عادل عبادي علي عبد الجواد وأشرف محمد أمين عبد الجواد. 2006. العقوبات السالبة للحرية القصيرة المدة وبدائلها. القاهرة: الدار العلمية. ط 1، الدار العالمية.

عبد الرحمن خلفي. 2015م. العقوبات البديلة دراسة فقهية تحليلية تأصيلية مقارنة. بيروت: المؤسسة

الحديثة للكتاب. ط 1.

اليوسف، عبد الله بن عبد العزيز. 2003. التدابير المجتمعية كبديل للعقوبات السالبة للحرية. الرياض:

المكتبة الحايك العربية للعلوم الأمنية. ط 1.

اليوسف، عبد الله بن عبد العزيز. د. ت. آراء القضاة والعاملين في السجون نحو البدائل الاجتماعية للعقوبات

السالبة للحرية دراسة اجتماعية. د. م. د. ن ص

الحسيني، عبد عباس. 2011. وظيفة الردع العام للعقوبة دراسة مقارنة في فلسفة العقاب. بيروت لبنان:

منشورات الحلبي الحقوقية. ط 1.

الزواهره، عمر عبد الله المبارك. 2013. العنف داخل مراكز الإصلاح والتأهيل أسبابه وأنماطه. عمان

الأردن: دار احكام للنشر والتوزيع. ط 1.

الكساسبة، فهد يوسف. 2014. وظيفة العقوبة ودورها في الإصلاح والتأهيل دراسة مقارنة. عمان

الأردن: دار وائل للنشر. ط 1.

محمد صغير سعداوي. 2012. العقوبة وبدائلها في السياسة الجنائية المعاصرة. الجزائر: دار الخلدونية

للنشر والتوزيع. ط 1.

محمد عبد اللطيف عبد العال. 2006م. مفهوم الحق في الحياة في الدعوى الجنائية. القاهرة: دار النهضة

العربية.

القاضي، محمد محمد مصباح. 1997. العقوبات البديلة في الفقه الإسلامي. القاهرة: دار النهضة العربية.

العوجي، مصطفى. د. ت. التأهيل الاجتماعي في المؤسسات العقابية. بيروت: مؤسسة بحسون.

لخميسي عثمانية. 2012. السياسة العقابية في الجزائر على ضوء المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. الجزائر.

دار هومة.

لعروم أعمر. 2010م. الوجيز المعين لإرشاد السجين على ضوء التشريع الدولي والجزائر والشرعية الإسلامية. دار هومة. الجزائر.

#### رابعاً: المراجع القانونية العامة

أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد. 1995. شرح بداية المجتهد ونهاية المقتصد. تحقيق عبد الله العبادي، ج 1. ط 1. دار السلام.

محمد أبو العلا. 2002. أصول عقاب دراسة تحليلية للنظام العقابي المعاصر مقارناً بالنظام العقابي الإسلامي. القاهرة. دار النهضة العربية.

أحمد عوض بلال. 1995. الفقه العامة للجرائم الجنائي. القاهرة: دار النهضة العربية.

أبو محمد علي بن أحمد بن محمد بن حزم. د.ت. مئات الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات. بيروت. دار الكتب العلمية. بيروت.

السيد عتيق. 2005م. التفاوض على الجرائم الجنائية الفرنسية في ضوء أحدث التعديلات دراسة مقارنة. القاهرة: دار النهضة العربية.

جودة حسين محمد جهاد وعلي محمود علي حموده. 2006. عقوبات الجرائم الجنائية: أكاديمية شرطة.

حامد راشد. 2009. شرح قانون العقوبات القسم العام الموجهة العامة للعقوبة. مصر: دار الفكر. ج 2.

حسن محمد ربيع. 2005. شرح قانون العقوبات الاتحادي القسم العام. دبي: أكاديمية دبي. ج 2. ط 4.

سامي عبد الكريم محمود. د.ت. الجزء الجنائي. لبنان. منشورات الحلبي الحقوقية.



سليمان عبد المنعم سليمان. د.ت. أصول علم الإجرام والجزاء. د. م: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر. د.ط.

شريف سيد كمال. 2009. قانون العقوبات الاتحادي القسم العام، النظرية العامة للجريمة والنظرية العامة للجزاء الجنائي. دبي الإمارات: جامعة الجزيرة.

طارق عبد الوهاب سليم. د.ت. المدخل في علم العقاب الحديث. القاهرة: دار النهضة العربية. طلال أبو عفيفة. 2011. الموجز في قانون الإجراءات الجزائية الفلسطينية. عمان الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

دليلة فركوس. 1999. الموجز في تاريخ النظم. الجزائر: دار الرغائب. ط 3. رؤوف عبيد. 1985. أصول علم الإجرام والعقاب. عين شمس مصر: دار الفكر العربي. ط 6. رؤوف عبيد. 1979. مبادئ القسم العام من التشريع العقابي. القاهرة: دار الفكر العربي. ط 4. السراج، عبود. 2007. شرح قانون العقوبات القسم العام دمشق: منشورات جامعة دمشق. السراج، عبود. 1981. علم الإجرام والعقاب دراسة تحليلية في أسباب الجريمة وعلاج السلوك الإجرامي. الكويت: جامعة الكويت.

عصام عفيفي عبد البصير. 2004. قاضي تطبيق العقوبات. د. م. د. ن. الصفي، عبد الفتاح وأبو عامر محمد زكي. 1997. علم الإجرام والعقاب. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.

عبد القادر عودة. د. ت. التشريع الجنائي الإسلامي مقارنة بالقانون الوضعي. بيروت لبنان: دار الكتب العربي. ج 1.

علي بن محمد بن الزين الشريف الجرجاني. د. ت. التعريفات. بيروت. دار الكتب العلمية. ط 1.

الخلف، على حسين والشاوي، سلطان عبد القادر. د. ت. المبادئ العامة في قانون العقوبات. بغداد: د. ط.

عمر خمري. 2010. السياسة العقابية في القانون الجزائري. القاهرة: دار الكتاب الحديث.

عمر سالم. 2006. ملامح جديدة لنظام وقف التنفيذ في القانون الجنائي. القاهرة: دار النهضة العربية، القاهرة.

عمر سالم. 1977. نحو تيسير الإجراءات الجنائية. القاهرة: دار النهضة العربية.

القنوجي، على عبد القادر. 2000. أصول علم الإجرام والعقاب. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

المبارك، نوري صفى الدين. 2002. الرحيق المختوم. لبنان: ط 1. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

فوزية عبد الستار. 1978. مبادئ علم الإجرام والعقاب. القاهرة: دار النهضة العربية.

مأمون محمد سلامة. 1979. قانون العقوبات القسم العام. القاهرة: دار النهضة العربية.

محمد أبو العلا عقيدة. 1995. أطروحة علم العقاب دراسة تحليلية تأصيلية للنظام العقابي المعاصر مقارناً بالنظام العقابي الإسلامي. القاهرة: دار الفكر العربي.

الوريكات، محمد عبد الله. 2009. مبادئ علم العقاب. عمان الأردن: مائل للنشر والتوزيع. ط 1.

العاني، محمد شلال حبيب وطوالة، على حبيب محمد. 1998. علم الإجرام والعقاب. عمان الأردن:

دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة. ط 1.

القاضي، محمد محمد مصباح. د. ت. علم الإجرام وعلم العقاب. بيروت لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.

محمود نجيب حسني. 1989. شرح قانون العقوبات القسم العام. د. م. د. ن. ط 6.

محمود نجيب حسني. 1967. علم العقاب. القاهرة: دار النهضة العربية.

محمد هويدن. 2010. الفيدرالية في الإمارات النظرية والواقع والمستقبل. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

مصطفى عبد الحليم رمضان. 2000م. الإجراءات الموجزة لإنهاء الدعوى الجنائية دراسة مقارنة. القاهرة: دار النهضة العربية.

مصطفى عبد الباقي. 2013. شرح قانون الإجراءات الجزائية". رام الله فلسطين: جامعة بير زيت.

وليد علي ماهر. 2018. تحمل مخاطر تبعية هلاك وضمان سلامة شحن البضائع دراسة مقارنة. مصر: مركز الدراسات العربية للشرق والتوزيع. ط 1.

هلال فرعلي هلال. 1990. النظام الإسلامي لتعويض المضرور من الجريمة. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

خامساً: الوثائق القانونية والقضائية

أ. تشريعات دولة الإمارات  
قانون العقوبات الاتحادي الإماراتي 1987 (قانون رقم 3) المعدل بالقانون 2016 (قانون معدل لقانون العقوبات رقم 7)

قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي 1992 (قانون رقم 35)

قانون تنظيم السلطة القضائية الإماراتي 1983 (قانون رقم 36)

قانون الأحداث والجائحين والمشردين الإماراتي 1979 (قانون رقم 9)

قانون تنظيم علاقات العمل الإماراتي 1980 (قانون رقم 8).

قرار مجلس الوزراء لدولة الإمارات في شأن تحديد أعمال الخدمة المجتمعية 2017 (قرار رقم 41).

قرار رئيس دائرة القضاء في أبو ظبي بشأن تحديد الأعمال والجهات التي تؤدي فيها تدابير الخدمة المجتمعية  
2017 (قرار رقم 14).

قرار مجلس دائرة القضاء في أبو ظبي بشأن إنشاء نيابة الخدمة المجتمعية 2017 (قرار رقم 15).  
ب. التشريعات العربية:

القانون المعدل لقانون العقوبات الجزائري 2009 (قانون رقم 01-09)

القانون المعدل لقانون مجلة الجنايات التونسية 1999 (قانون معدل رقم 89)

قانون العقوبات المصري 1937 (قانون رقم 58) المعدل بالقانون 2003 (قانون رقم 95).

قانون الإجراءات الجنائية المصري 1998 (قانون رقم 174).

قانون الطفل المصري 1996 (قانون رقم 12) المعدل بالقانون 2008 (قانون رقم 126).

اللائحة التنفيذية لقانون الطفل المصري 2010 (قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2075).

قانون حماية الأحداث والمتضررين من القتل والعرض للخطر اللبناني 2003 (قانون رقم 422).

قانون الإجراءات والمحاكمات الجنائية الكويتي 1960 (قانون رقم 17).

قانون الإجراءات الجنائية البحريني 2002 (مرسوم قانوني رقم 46)

قانون العقوبات القطري 2004 (قانون رقم 11) والمعدل بالقانون 2009 (قانون معدل لقانون العقوبات

رقم 23) رقم (23)

قانون الإجراءات الجزائية القطري 2004 (قانون رقم 3) والمعدل بالقانون 2009 (قانون معدل لقانون

العقوبات رقم 24).

ج. التشريعات الأجنبية:

قانون العقوبات الفرنسي 1982 (قانون رقم 83 - 477)

قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي 1983 المعدل بالقانون 2004م (قانون معدل لقانون العقوبات رقم 204).

المرسوم الخاص بجنوح الأحداث الفرنسي 1945 (مرسوم رقم 45 - 174)

قانون السير الفرنسي

قانون العمل الفرنسي

قانون العقوبات البلجيكي 2002 (قانون رقم 04).

قانون العقوبات السويسري 1973.

لائحة جنيف الخاصة بتنفيذ العمل المنفعة 2007

القانون العقوبات الهولندي 1981

قانون العدالة الجنائية الإنجليزي 1972.

قانون سلطات المحاكم الجنائية الإنجليز 1991.

القواعد الأساسية للتشريع الجنائي السوفيتي

قانون العقوبات الروسي

قانون العمل الإصلاحي الروسي 1970.

قانون العقوبات البرتغالي

قانون تنظيم المؤسسات العقابية اليوناني 1989 (قانون رقم 1851).

قانون لوكسمبرج 1994.

القانون الدنماركي 1982.

قانون العقوبات الألماني 1974.



قانون العقوبات الإيطالي 1981 (قانون رقم 689).

قانون العقوبات البوركيني المعدل 2004 (قانون المعدل رقم 006 والقانون المعدل رقم 007)

سادسًا: الرسائل العلمية

إبراهيم هراييط. 2013. بدائل العقوبات السالبة للحرية المفهوم والفلسفة. (رسالة ماجستير). جامعة بن

زهر أغاديي. المغرب.

أحمد محمد براك. 2010. العقوبة الرضائية في الشريعة الإسلامية والأنظمة الجنائية المعاصرة دراسة مقارنة.

(رسالة دكتوراه) جامعة القاهرة.

أسامة حسين عبيد. 2004م. الصلح في قانون الإجراءات الجنائية ماهيته والنظم المرتبطة به دراسة مقارنة.

(رسالة دكتوراه). جامعة القاهرة.

إيمان حسن علي شرتي. 2011. تقدير الدية تغليظًا وتخفيفًا في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية. (رسالة

ماجستير). جامعة الأزهر الإسلامية. عين

بوصوار صليحة. 2016. عقوبة العمل للنفل العام دراسة مقارنة (رسالة ماجستير). جامعة محمد خضير.

بسكرة. كلية الحقوق والعلوم السليوية. الجزائر.

بوهنتاله ياسين. 2011. القيمة العقابية للخدمة السالبة للحرية دورها في التشريع الجزائري. (رسالة

ماجستير). جامعة الحاج لخضر باتنة. الجزائر

ثامر ضيدان العتبي 2010. شروط تفعيل خدمة المجتمع كدليل للعقوبة السالبة للحرية من وجهة نظر

الضباط والنزلاء في إصلاحية الحائر. (رسالة ماجستير). جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض.

خلود عبد الرحمن العبادي. 2015. العقوبات المجتمعية في التشريعات الجزائية الأردنية واقع ومطروح.

(رسالة ماجستير). جامعة الشرق الأوسط. عمان. الأردن.

سارة معاش. 2010. العقوبة السالبة للحرية في التشريع الجزائري. (رسالة ماجستير). جامعة باتنة.

اليوسف، عبد الله بن عبد العزيز. 2003. التدابير المجتمعية كبدايل للعقوبات السالبة للحرية. الرياض:

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. ط 1.

الختعي، عبد الله بن علي. 2008. بدائل العقوبات السالبة للحرية بين الواقع والمأمول دراسة ميدانية

مطبقة على عينة من الخبراء وأهل الاختصاص في القضاء السعودي والعدالة الجنائية. (رسالة

ماجستير). أكاديمية نايف للعلوم الأمنية. السعودية.

عبد الوؤف، حنان. 2014. العمل للنفع العام كبديل عن عقوبة الحبس. (رسالة ماجستير). جامعة

محمد خضير بسكرة، الجزائر.

عبد الرحمن بن محمد الطربكان. 2013. التطوير بالعمل للنفع العام دراسة تأصيلية مقارنة تطبيقية. (رسالة

دكتوراه). جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية، الرياض.

عبد العظيم مرسي وزير. 1997. دور القضاء في تنفيذ الجزاءات الجنائية. (رسالة دكتوراه). جامعة

القاهرة.

محسنة بنت سعيد بن سيف القحطاني. 2014. العقوبات البديلة في قضايا الأحداث دراسة مقارنة.

(رسالة ماجستير في العدالة الجنائية). جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض.

محمد لخضر سالم. 2011. عقوبة العمل للنفع العام في القانون الجزائري. (رسالة ماجستير). جامعة

قاصدي مرباح - ورقلة. الجزائر.

مريم مسلمي. 2017. عقوبة العمل للنفع العام في التشريع الجزائري. (رسالة ماجستير) جامعة محمد

بوضياف. الجزائر.

ياسين بوهنتالة. 2012. القيمة العقابية للعقوبة السالبة للحرية دراسة في التشريع الجزائري. (رسالة ماجستير). جامعة الحاج لخضر بباتنة. الجزائر.

يعقوب أحمد. 2015. العقوبات البديلة لعقوبة الحبس قصيرة المدة العمل للنفع العام نموذجًا. (رسالة ماجستير). جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي. الجزائر.

سابعًا: المجلات والدوريات

أحمد سعود. 2016. "شروط الحكم بعقوبة العمل للنفع العام في التشريع الجزائري". مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع 13. مايو 2016.

أحمد شوقي أبو خضرة. 2001. "نظام المعاملة خارج المؤسسات العقابية في التشريعات الجنائية الحديثة". مجلة بحوث الشرطة. أكاديمية الشرطة، القاهرة. 19 يناير 2001.

الألفي، أحمد عبد العزيز. 1971. تخطيط الدفاع الاجتماعي في مجال الإصلاح العقابي. المجلة الجنائية القومية. ع 3، نوفمبر 1971، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

باسم شهاب. 2013. "عقوبة العمل للنفع العام في التشريع الجزائري" مجلة الشريعة والقانون كلية القانون. جامعة الإمارات العربية المتحدة، ع 56.

ساهر إبراهيم الوليد. 2013. "مراقبة المتهم الإلكتروني: دراسة للحد من مسارات الحبس الاحتياطي دراسة تحليلية". مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية. ج 2، ع 21.

القبائلي، سعد حماد. 2003. "وضع المحكوم عليه تحت الاختبار القضائي". مجلة العلوم القانونية والاقتصادية. ج 45، ع 2.

شريف سيد كامل. 2000. "بدائل الحبس قصير المدة في التشريع الجنائي الحديث" دورية الفكر الشرطي

شرطة الشارقة. الإمارات، أكتوبر 2000. ع 9. الإصدار 2.

صفاء أوتاني. 2009. "العمل للمنفعة العامة في السياسة العقابية المعاصرة دراسة مقارنة". مجلة جامعة

دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. ج 25. ع 2.

عبر الرحمن خلفي. 2016. "فلسفة إقرار فكرة العمل للنفع العام". مجلة المحامي. مجلة دورية تصدر عن

مطبعة الخمامين سطيف، ع 27.

غيداء عبد الرحمن محمد الحربي. 2017. "العقوبات البديلة لعقوبة السجن". بحث مقدم لكلية الشريعة

والدارسات الإسلامية. جامعة القصيم.

عبد اللطيف بوسوي. 2017. "عقوبة العمل للنفع العام كآلية لترشيد السياسة العقابية". مجلة دراسات

والمحاث. مجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية. 26 مارس 2017.

عليكي عبد الحميد. 2012. "السياسة العقابية في الجزائر ومدى استجابتها للمعايير الدولية". مجلة الحجة.

تلمسان الجزائري. نشر في خلدون. ع 3.

فايزة ميموني. 2010. "العمل للنفع العام مقوية بديلة للحبس في التشريع الجزائري". مجلة المفكر. ع 6.

جامعة محمد خيضر: بسكرة، الجزائر.

كوريتي عبد الحق. 2014. "بدائل العقوبات البديلة الجزائية وتأثيرها على سياسة الإدماج". مجلة الأبحاث

والدراسات القانونية. ع 4.

مبروك مقدم. 2011. "أحكام تطبيق عقوبة العمل للنفع العام على ضوء التشريع الجزائري". مجلة العلوم

الإنسانية. ع 36. الجزائر.

محمد لمعيني. 2010. "عقوبة العمل للنفع العام في التشريع العقابي الجزائري". مجلة المحقق القانوني.

جامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر. ع 7.

محمود نجيب حسني. 1967. "النظرية العامة للتدابير الاحترازية". مجلة إدارة قضايا الحكومة. ع 1.

ناصر إبراهيم المحميد. 1430 هـ. "التعزير بالأعمال التطوعية والاجتماعية". مجلة العدل. العدد 43.

#### ثامناً: الندوات المؤتمرات

أنس سعدون. 2011. "بدائل العقوبات السالبة للحرية في القانون المغربي والمقارن". (ورقة عمل). ندوة

بدائل العقوبات السالبة للحرية في القانون الدنماركي ونظيره المغربي. التي عقدت بمقر محكمة

الاستئناف بني ملال، المغرب في تاريخ 2011/6/24.

جبارة عمر. 2011. دور النيابة العامة في تنفيذ عقوبة العمل للنفع العام. (ورقة عمل). ملتقى العمل

لنفع العام التعزير الفرضي يومي 5 و6 أكتوبر 2011. فندق مازافران. الجزائر.

عيسى حسن. 1984م. "بين السجين في ماضيه وحاضره وتأثيرها على سلوكه". (ورقة عمل) الندوة

العلمية الأولى. السجون منايها وتبويبها من وجهة النظر الإصلاحية. الرياض.

فؤاد عبد المنعم أحمد. د.ت. "المهوم العقوبة وأنواعها في الأنظمة المقارنة". (ورقة عمل). ملتقى الاتجاهات

الحديثة في العقوبات الحديثة. الرياض. قسم العدالة الجنائية بكلية الدراسات العليا جامعة نايف

العربية للعلوم الأمنية

محمد جمال فلوسي. 2012. "التطبيق العملي لمقدمات البديلة في النظام القضائي الجزائري عقوبة

العمل للنفع العام". (ورقة عمل). الندوة العلمية الطائر العقوبات السالبة للحرية، بالتعاون بين مركز

الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وإدارة السجون العربية بوزارة العدل خلال

الفترة من 10 - 12 / 12 / 2012م. الجزائر.

#### تاسعاً: المعاجم

سعدي أبو حبيب. د. ت. القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً. سوريا: دار الفكر. ط2. ص 321.

#### عاشراً: المقالات في الإنترنت



أحمد براك. "عقوبة العمل للمصلحة العامة بين اعتبارات السياسة العقلية المعاصرة والواقع العربي". مقالة

على الموقع التالي على الشبكة الدولية للمعلومات الأنترنت:

<http://www.Alquds.Com>

الكندري، فيصل عبد الله، نظرة قانونية لنظام العمل لصالح الحكومة، مقال منشور بجريدة الأنباء الكويتية

بتاريخ 25 يناير 2011.

الرشيد، تركي فيصل: السجل والحلول البديلة، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

<http://www.saudinfocus.Com/ar/aforum/showthread.php?2702>.

أحد عشر: وقائع المؤتمرات

مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمحاربة الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد في ميلانو من 26 آب - 6 أيلول 1985.

القرار 29/40 المؤرخ في 1985/11/29.

حسين محمد. "الجزائر تحارب الجريمة بعقوبة العمل للضعف العام" المقالة المنشورة بجريدة الاتحاد الإماراتية،

بتاريخ 2011/7/23. على الموقع الإلكتروني: [www.alittihad.ae](http://www.alittihad.ae)

اثنا عشر: التقارير

التقرير السنوي لعام 2009-2010 للحركة الإسلامية في لبنان، المنشور على الموقع الإلكتروني:

[http://www.Mouvementsocial.org/pdi/ms.RapportAmmuel.](http://www.Mouvementsocial.org/pdi/ms.RapportAmmuel.0809.pdf)

0809.pdf

القسم الثاني: المراجع باللغة الأجنبية

Charles Duhigg. "Where to Draw Line on Paying Damages in Iraq". Los Angeles Times newspaper. March 06, 2004.

Barbara J. Morazzani, Interpreting Authority: Do States Interpret International Law Differently to Create Legal Authority in Decisions

to Intervene for Humanitarian Concerns?, Thesis submitted in fulfilment for the award of Doctor of Philosophy, De Montfort University February 2018.

Yahya Alshammari, The Promotion of the Right of Self Determination in International Law and the Impact of the Principle of Non-Interference, A thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy, School of Law, Brunel University London, April 2014.

Conference of the Red Cross and Red Crescent, Geneva, Switzerland, 26–30 November 2007. International Review of the Red Cross. Volume 89 Number 867. P727

Report of United Nations. 2011. “International Legal Protection of Human Rights in Armed Conflicts”. United Nations Publication. HR/PUB/11/01.

Carey, John; Dunlap, William. 2003. International Humanitarian Law: Origins (International Humanitarian Law) (International Humanitarian Law). Dobbs Ferry, N.Y. Transnational Pub

STEFANI (G.) , LEVASSEUR (G.) , ET BOUJOC (B.) , Droit penal general, 15 eme Ed, 1995, NO 479

MERLE (R) ET VITU (A.), Traite de droit criminel, 5 ed. 1984, no.605 , LEVASSEUR (G.), Code de droit penal complementaire, 1960.

J. Pradel, Les nouvelles alternatives à l'emprisonnement créées par la loi n° 83-460 du 10 juin 1983, D. 1984, chron, pp. 111-117 spé.

Liszt, Traite de droit pénal allemand, 17ème éd, 1908, traduction française, Paris 1910.

J. Pradel, Droit pénal général, Cujas, 14ème éd, Paris, 2003.

français, syrien et libanais, thèse, Université de Poitiers, dactyl., Poitiers, 2002.

- T. Papatheodorou, L'individualisation des sanctions pénales et ses contraintes. Étude en droit français et aperçu en quelques droit européens, thèse, Université de Poitiers, dactyl., Poitiers, 1992.
- Ch. Lazerges, La politique criminelle, Que Sais-Je ? n° 2356, PUF, Paris, 1987, p. 103. ; du même auteur voir également, Introduction à la politique criminelle, Coll. Traité de Sciences Criminelles, L'Harmattan, Paris, 2000.
- T. Papatheodorou, L'individualisation des sanctions pénales et ses contraintes. Étude en droit français et aperçu en quelques droit européens, op. cit.
- G. Marc, Le travail d'intérêt général en droit comparé, R.P.D.P., 1985.
- DESPORTES "F" et LE CUNEHEC "FV" Le nouveau droit pénal de l'Union européenne, édition economica, 1996.
- Rapport de M-G Othily, au nom de la commission des lois. Rapport sur le projet de loi relatif à la détention provisoire, Paris, n° 347 (1995-1996).
- PRADE (J) Le travail d'intérêt général en Europe occidentale. Aperçus comparatives, R.P.D.P., 1986, pp. 144-150.

## الملاحق

الملحق أ: أسئلة الاستبانة

الملحق ب: قرار رئيس دائرة القضاء أبو ظبي رقم (14) لسنة 2017م بشأن تحديد الأعمال والجهات التي تؤدي فيها تدابير الخدمة المجتمعية

الملحق ج: قرار رئيس دائرة القضاء رقم (15) لسنة 2017م بشأن إنشاء نيابة الخدمة المجتمعية

الملحق د: قرار مجلس الوزراء رقم (41) لسنة 2017م في شأن تحديد أعمال الخدمة المجتمعية





UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA

جامعة العلوم الإسلامية الماليزية  
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

ملحق رقم (أ): أسئلة الاستبانة

السادة المشاركون المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يطيب لي أن أضع بين أيديكم استبانة تتعلق بنظام الخدمة المجتمعية، وأود إحاطتكم بأني أقوم حالياً بإجراء دراسة أكاديمية بعنوان: "الخدمة المجتمعية كعقوبة بديلة للعقوبات المقيدة للحرية في الإمارات النظمية والقطرية"، وذلك للحصول على درجة الدكتوراه في القانون العام من جامعة العلوم الإسلامية الماليزية.

وتهدف هذه الدراسة لقياس مستوى رضا المعنيتين بنظام الخدمة المجتمعية، ومدى قدرة هذا النظام على معالجة السليبات والتحديات المترتبة على العقوبات المقيدة للحرية، والمتمثلة في تكديس المؤسسات العقابية والإصلاحية في أعداد الزلاء الحكوم عليهم، وزيادة إنفاق الدولة عليهم، وعاجزها عن تحقيق مستهدفات التأهيل والإصلاح التي تهدف إليها السياسة العقابية الحديثة. ونظرا لخيرتكم العلمية والعملية في مجال النظم الجنائية والعقابية، فلهذا يشرفني مشاركتكم في تعبئة هذه الاستبانة، فأرجو التفضل بقراءتها والإجابة على محاورها، وسيتم اعتبار إجاباتكم بمثابة إجاباتكم سرية للغاية، ولن يتم الكشف عنها، وسيتم استخدام المعلومات والتفاصيل الشخصية الخاصة بكل الأفراس الأكاديمية فقط.

سأكون ممتناً لو أمضيت بضع دقائق من وقتك لإكمال هذا الاستبيان القصير، لا توجد إجابات صحيحة أو غير صحيحة، يجب عليك الإجابة على كل سؤال من طريق تحديد نوع واحد مناسب فقط في الإجابات.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

- الباحث: ناصر سلطان الغيث
- طالب دكتوراه: جامعة العلوم الإسلامية الماليزية (USIM)
- البريد الإلكتروني: n.alghaith@ajd.gov.ae
- الهاتف: 00971504142365





UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA

جامعة العلوم الإسلامية الماليزية  
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

نموذج الاستبانة

القسم الأول: البيانات الديمغرافية

السؤال الأول: ما هو جنسك؟

☐ ذكر.

☐ أنثى.

السؤال الثاني: ما هو عمرك؟

25 - 35 سنة.

36 - 45 سنة.

46 - 55 سنة.

أكبر من 55 سنة.

السؤال الثالث: ما هي جنسيتك؟

☐ الإمارات

☐ دول عربية

☐ دول إسلامية

☐ دول أجنبية

السؤال الرابع: ما هو المستوى التعليمي؟

☐ بكالوريوس.

☐ ماجستير.

☐ دكتوراه.

السؤال الخامس: أين موقع العمل؟

☐ دائرة القضاء في إمارة أبو ظبي.

☐ إدارة المؤسسة العقابية والإصلاحية في إمارة أبو ظبي.

السؤال السادس: ما هو المنصب الوظيفي؟

- ☐ سلطة قضائية.
- ☐ النيابة العامة.
- ☐ عسكري (ضابط، ضابط صف، فرد).
- ☐ استشاري / خبير
- ☐ أخصائي
- ☐ إداري

السؤال السابع: كم عدد سنوات الخبرة العملية؟

- ☐ 1 - 5 سنة. ☐ 6 - 10 سنة. ☐ 11 - 15 سنة. ☐ أكثر من 15 سنة.

القسم الثامن: البيانات الموضوعية

المحاور الرئيسية للدراسة:

1. دور نظام الخدمة الاجتماعية كمنهج بديل عن العقوبات المقيدة للحرية.
2. القيمة القانونية لنظام الخدمة الاجتماعية في تطوير السياسة العقابية.
3. الدور المتوقع من إنشاء نظام الخدمة الاجتماعية.
4. تقييم الإطار الإجرائي لنظام الخدمة الاجتماعية.

يرجى وضع دائرة حول الرقم المناسب الذي يمثل أفضل رأي في شأن المتغيرات، وإذا كنت غير متأكد من بعض الإجابات يرجى تقديم أفضل تقدير لك، ويجب أن تكون جميع الإجابات أحد

الاختيارات الآتية:

- (1) أعارض بشدة.
- (2) لا أوافق.
- (3) محايد.
- (4) أوافق.
- (5) أؤيد بشدة.

حيث أن الرقم (1) لأقل درجات الموافقة، والرقم (5) لأعلى درجات الموافقة.

| المحور الأول: دور نظام الخدمة الاجتماعية كعقوبة بديلة عن العقوبات المقيدة للحرية  |          |       |       |            |                                                                                      |
|-----------------------------------------------------------------------------------|----------|-------|-------|------------|--------------------------------------------------------------------------------------|
| درجات الموافقة                                                                    |          |       |       |            | العبارة                                                                              |
| لا أوافق بشدة                                                                     | لا أوافق | متوسط | أوافق | أوافق بشدة |                                                                                      |
| 1                                                                                 | 2        | 3     | 4     | 5          | 1 تساهم الخدمة الاجتماعية في عملية تأهيل المحكوم عليه بصورة فعالة.                   |
| 1                                                                                 | 2        | 3     | 4     | 5          | 2 تعزز الخدمة الاجتماعية القيم الاجتماعية لدى المحكوم عليه وتعود بالنفع على المجتمع. |
| 1                                                                                 | 2        | 3     | 4     | 5          | 3 تضمن الخدمة الاجتماعية عدم رجوع المحكوم عليه للجريمة.                              |
| 1                                                                                 | 2        | 3     | 4     | 5          | 4 تساعد الخدمة الاجتماعية في تطوير مهارات وقدرات المحكوم عليهم.                      |
| 1                                                                                 | 2        | 3     | 4     | 5          | 5 الخدمة الاجتماعية تهيئ شعور المحكوم عليه بالانتماء إلى المجتمع.                    |
| 1                                                                                 | 2        | 3     | 4     | 5          | 6 تساهم الخدمة الاجتماعية في إعادة إدماج المحكوم عليه في المجتمع.                    |
| 1                                                                                 | 2        | 3     | 4     | 5          | 7 الخدمة الاجتماعية تجنب المحكوم عليه من الآثار السلبية الناتجة من عقوبة الحبس.      |
| 1                                                                                 | 2        | 3     | 4     | 5          | 8 تحافظ الخدمة الاجتماعية على تماسك الأسرى وسمعة المحكوم عليه في المجتمع.            |
| المحور الثاني: القيمة القانونية لنظام الخدمة الاجتماعية في تطوير السياسة العقابية |          |       |       |            |                                                                                      |
| 1                                                                                 | 2        | 3     | 4     | 5          | 1 يعد نظام الخدمة الاجتماعية واحداً من أهم بدائل العقوبات المقيدة للحرية.            |
| 1                                                                                 | 2        | 3     | 4     | 5          | 2 تحقق الخدمة الاجتماعية الردع العام والخاص.                                         |
| 1                                                                                 | 2        | 3     | 4     | 5          | 3 تعد الخدمة الاجتماعية أحد سمات تطور السجون العقابية.                               |
| 1                                                                                 | 2        | 3     | 4     | 5          | 4 تساعد الخدمة الاجتماعية في معالجة مشكلة الأساطيل في أعداد النزلاء في السجون.       |
| 1                                                                                 | 2        | 3     | 4     | 5          | 5 تساهم الخدمة الاجتماعية في تقليل الأعباء والتكاليف المالية المخصصة للسجون.         |
| 1                                                                                 | 2        | 3     | 4     | 5          | 6 تساعد الخدمة الاجتماعية التركيز على تأهيل وإصلاح المحكومين الخطرين في السجون.      |
| 1                                                                                 | 2        | 3     | 4     | 5          | 7 تساهم الخدمة الاجتماعية في منع انتشار الجريمة في المجتمع.                          |
| 1                                                                                 | 2        | 3     | 4     | 5          | 8 تساهم الخدمة الاجتماعية في تقليل الجهد في متابعة الأحكام ومراقبة السجون.           |

| أخورد الثالث: الدور المتوقع من إنشاء نيابة الخدمة الاجتماعية   |        |       |       |            |                                                                                                           |
|----------------------------------------------------------------|--------|-------|-------|------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| درجات الموافقة                                                 |        |       |       |            | العبارة                                                                                                   |
| لا توافق بشدة                                                  | لاوافق | محايد | أوافق | أوافق بشدة |                                                                                                           |
| 1                                                              | 2      | 3     | 4     | 5          | 1 نشر الجمعية بأهمية العمل بنظام الخدمة الاجتماعية.                                                       |
| 1                                                              | 2      | 3     | 4     | 5          | 2 تعزيز الطفرة الاجتماعية لنظام الخدمة الاجتماعية                                                         |
| 1                                                              | 2      | 3     | 4     | 5          | 3 متابعة المحكوم عليه أثناء تنفيذ تدبير الخدمة الاجتماعية.                                                |
| 1                                                              | 2      | 3     | 4     | 5          | 4 توفير الحماية القانونية لحقوق المحكوم عليه أثناء تنفيذ أعمال الخدمة الاجتماعية.                         |
| 1                                                              | 2      | 3     | 4     | 5          | 5 تحقيق التكامل والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني لضمان نجاح الخدمة الاجتماعية.                           |
| 1                                                              | 2      | 3     | 4     | 5          | 6 وضع نظام متكامل لتنفيذ نظام الخدمة الاجتماعية.                                                          |
| 1                                                              | 2      | 3     | 4     | 5          | 7 التحديد الواضح للأعمال الخدمة الاجتماعية التي تستند للمحكوم عليه.                                       |
| 1                                                              | 2      | 3     | 4     | 5          | 8 ضمان عدم إسهال المسؤولون على المحكوم عليه لتنفيذ أعمال لمنفعته الشخصية.                                 |
| أخورد الرابع: تقييم الإطارات الإجرائية لنظام الخدمة الاجتماعية |        |       |       |            |                                                                                                           |
| 1                                                              | 2      | 3     | 4     | 5          | 1 رضا المحكوم عليه بالخدمة الاجتماعية بضمير يفي أهدافها                                                   |
| 1                                                              | 2      | 3     | 4     | 5          | 2 يعد مجانية تنفيذ أعمال الخدمة الاجتماعية أحد أهم سماتها.                                                |
| 1                                                              | 2      | 3     | 4     | 5          | 3 إمكانية تطبيق الخدمة الاجتماعية على من واجهت المصاعب عليها من قبل المحكمة بالحس مدة لا تزيد عن ستة أشهر |
| 1                                                              | 2      | 3     | 4     | 5          | 4 ضرورة أن يكون المحكوم عليه من المجرمين البعيدين لتطبيق نظام الخدمة الاجتماعية.                          |
| 1                                                              | 2      | 3     | 4     | 5          | 5 ضرورة التأكد من جاهزية المحكوم عليه الجسدية والنفسية والبيئية                                           |
| 1                                                              | 2      | 3     | 4     | 5          | 6 وضع نظام متابعة ورقابة فعال لضمان التزام المحكوم عليه بواجباته                                          |
| 1                                                              | 2      | 3     | 4     | 5          | 7 ضرورة تطبيق ضوابط قانون العمل على أعمال الخدمة الاجتماعية بضمن نجاحها.                                  |
| 1                                                              | 2      | 3     | 4     | 5          | 8 ضرورة بيان الجزاء المترتب على إخلال المحكوم عليه بالخدمة الاجتماعية في بواجباته.                        |

يشكر الباحث

كل من ساهم في تعبئة هذا الاستبيان

## الملحق ب:

قرار رئيس دائرة القضاء أبو ظبي رقم (14) لسنة 2017م بشأن تحديد الأعمال والجهات التي تؤدي فيها تدابير الخدمة المجتمعية

شكركم على حضوركم  
OFFICE OF H.H. THE CHAIRMAN

دائرة القضاء  
JUDICIAL DEPARTMENT

قرار رئيس دائرة القضاء رقم (14) لسنة 2017  
بشأن تحديد الأعمال والجهات التي تؤدي فيها تدابير الخدمة المجتمعية

رئيس دائرة القضاء  
بعد الاستماع إلى رئيس القانون رقم (23) لسنة 2006 بشأن دائرة القضاء في إمارة أبوظبي وتبنيهاً له  
في قانون الخدمات الصادر بالقانون الاتحادي رقم (3) لسنة 1987 المعدل  
بالتشريع رقم 17 لسنة 2016

المادة الأولى  
أعمال الخدمة المجتمعية

المادة الثانية  
تهدف الخدمات المجتمعية إلى تحقيق ما يلي:

1. دعم المجتمع ما يلي من أعمال:
2. محو الأمية
3. رعاية الأحداث
4. رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة
5. نقل المرضى
6. تنظيف الطرق والشوارع من القمامة والنفايات والروث والفضلات الطبيعية
7. تنظيف المساحات وحدائقها
8. تنظيف وتنظيف وصيانة المساحات وحدائقها
9. تنظيف وتنظيف وصيانة المظلات العامة
10. زراعة وصيانة الحدائق العامة
11. تعديل وتصحيح الحاويات بالنواحي
12. معاونات الأفراد العاملين بالدفاع المدني في أعمالهم
13. أعمال الإرشاد المجتمعية
14. الأعمال اللائقة بالمرافق الصحية
15. الأعمال المجتمعية وقيادة المرحلات في مجال مرافق الأندية
16. تهيئة الموقع
17. أي أعمال أخرى تستهدف النفع العام



مكتب المفتي رئيس المحكمة  
OFFICE OF H.H. THE CHAIRMAN

دائرة القضاء  
JUDICIAL DEPARTMENT



المادة الثانية  
مهام تنفيذ الخدمة المجتمعية

يتم تنفيذ مهام الخدمة المجتمعية في إحدى الجهات الآتية:

- 1- المحاكم الحكومية والمدنية
- 2- دوائر المحاكم
- 3- جهات المحاكم
- 4- دوائر المحاكم
- 5- مؤسسات ومراكز الدراسات والبحوث
- 6- الجمعيات والمنظمات ذات النفع العام
- 7- جمعيات التعاونية والجمعيات الخيرية
- 8- جهات أخرى لا تخفى على المحكمة

المادة الثالثة

يتم تنفيذ هذه المهام في إطار خطة العمل التي تضعها المحكمة في إطار الخطة الاستراتيجية

مستورين زاهد آل نعيان  
رئيس دائرة القضاء

الملحق: ج

قرار رئيس دائرة القضاء رقم (15) لسنة 2017م  
بشأن إنشاء نيابة الخدمة المجتمعية

المكتب: مجلس رئيس الدائرة  
OFFICE OF H.H. THE CHAIRMAN

الدائرة القضائية  
JUDICIAL DEPARTMENT

قرار رئيس دائرة القضاء رقم (15) لسنة 2017  
بشأن إنشاء نيابة الخدمة المجتمعية

رئيس دائرة القضاء

بعد الاطلاع على القانون رقم (11) لسنة 1974م بمصادرة تنظيمية الجواز  
والتعليمات الصادرة عنه وتعديلاته

وعلى القانون رقم (1) لسنة 2006م بشأن دائرة القضاء في إمارة أبوظبي  
والتعليمات الصادرة عنه وتعديلاته

وعلى نصوص مرسوم مجلس الوزراء

الصادرة في

العدد 10

تاريخ 10/10/2017م بشأن إنشاء نيابة الخدمة المجتمعية في دائرة القضاء  
والتعليمات الصادرة عنه وتعديلاته

الصادرة في

بموجب هذا القرار من المصادرة في العدد 10 لسنة 2017م  
بموجب

رئيس دائرة القضاء  
الصادرة في: 2  
العدد: 10  
بموجب: 10/10/2017م

## الملحق: د

### قرار مجلس الوزراء رقم (41) لسنة 2017م في شأن تحديد أعمال الخدمة المجتمعية

قرار مجلس الوزراء رقم ( 41 ) لسنة 2017  
في شأن تحديد أعمال الخدمة المجتمعية

مجلس الوزراء:

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء وتعديلاته،
- وعلى قانون العقوبات الصادر بالقانون الاتحادي رقم (3) لسنة 1987، وتعديلاته،
- وعلى القانون الإجراءات الجزائية الصادر بالقانون الاتحادي رقم (35) لسنة 1998، وتعديلاته،
- بناءً على ما عرضه وزير العدل، وموافقة مجلس الوزراء،

تأمر:

#### المادة الأولى:

تكون أعمال الخدمة المجتمعية التي يقوم إلزام المحكوم عليه بتأديتها وفق أحكام المادة (120) من قانون العقوبات الصادر به في مهابياتي:

1. حفظ أو تحفيظ ما يترتب من التوقيف الكريم.
2. الخدمة في مراكز رعاية أصحاب الهمم.
3. الخدمة في دور رعاية المسنين.
4. الخدمة في دور رعاية الأحداث.
5. الخدمة في الحضانات أو رياض الأطفال.
6. الخدمة في مراكز الأمومة والطفولة أو الجمعيات الخيرية.
7. الخدمة في إدارات المرور.
8. أعمال الإسعاف أو نقل المصابين.
9. أعمال الدفاع المدني.
10. جمع التبرعات أو توزيع المساعدات والإعانات.
11. التدريس في مراكز تعليم الكبار.

12. تنظيف المساجد أو صيانتها.
13. تنظيف وصيانة المرافق العامة أو الطرق والشوارع أو الميادين العامة أو الشواطئ أو الحدائق العامة أو المعجميات.
14. المشاركة في الأنشطة والفعاليات وبيع التذكارات.
15. أعمال الرقابة الغذائية.
16. زراعة وصيانة الحدائق العامة أو المعجميات.
17. تحميل وتوزيع الحاربات بالموائ.
18. رعاية الطيور والحيوانات بحدائق الحيوان أو المعجميات.
19. تهيئة الوفود أو أي أعمال أخرى بمحطات تهيئة الوفود.

#### المادة (2)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به بعد شهر من تاريخ نشره.

محمد بن راشد آل مكتوم  
رئيس مجلس الوزراء

صدر عنا :  
بتاريخ : 5 محرم 139  
الموافق : 25 سبتمبر 2017